مخبر حقوق الإنسان
والقانون الدولي الإنساني
جامعة الجزائر 1

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

uniTwin
كرسي اليونسكو الأمير عبد القادر
لحقوق الإنسان وثقافة السلام

شهادة مشاركة

يثبت بموجب هذه الشهادة أن

طالب الدكتوراه منصوري محمد

شارك في الملتقى الوطني المنعقد يوم 12 **مارس 2020**، المنظم من طرف مخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بمشاركة كرسي اليونسكو الأمير عبد القادر لثقافة السلام لجامعة الجزائر 1، تحت عنوان:

المنظمات الدولية غير الحكومية: شريك جديد في إدارة الشأن العالمي

بمداخلة بعنوان

آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

الجزائر في 12 مارس 2020

مدير مخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
د. عصام طوالبي

رئيسة اللجنة العلمية
د. جميلة بن علي
رئيسة فرقة القانون الدولي لحقوق الإنسان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1
مخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
كرسي اليونسكو الأمير عبد القادر لثقافة السلام

مخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني
جامعة الجزائر1

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

كرسي اليونسكو الأمير عبد القادر لحقوق الإنسان وثقافة السلام

ملتقى وطني

المنظمات الدولية غير الحكومية

شريك جديد لإدارة الشأن العالمي

كلية الحقوق
12 مارس 2020

رئيسة الملتقى واللجنة العلمية: د/ بن علي جميلة

اللجنة التنظيمية: دلمي مونة - قرنان فاروق - صادق نزار - سلامي سامية - لرجم أمينة – مهني كمال شاما سامي - هواجي معمر - مصباح كريم - سويسي أمال - بلقاسم شهرزاد - شنوف محمد كشرود ياسمين – أكنوش محمد – بولخيوط زكريا - جديدي بشيرة – جمعي عبد الرزاق – أعراب آمال.

اللجنة العلمية: أ/ عصام طوالبي- أ/ راضية زقان- د/ مدافر فايزة- د/ العربي وهيبة- د/ ساسي سلمى - د/ مخباط عائشة د/ بن قوية سامية- د/ ساسي نجاة- د/ دبش عبد النور- د/ بوسنة زينب- د/ بوغرارة مليكة- د/ كراش ليلى د/ بن رجدال آمال- د/ وجعوط سعاد- د/ علوي سليمة- د/ بن صالح رشيدة - د/ بهلول مليكة د/ بن سنوسي فاطمة – د/ سماتي حكيمة.

10:10-10:20: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في الوقاية من تهديدات الأمن الإنساني
ط د/ نسرين سالم، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

10:30-10:40: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني
ط د/ جيلالي وناس، جامعة الجزائر1

10:30-10:40: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين المن الإنساني
ط د/ بشار حمودة ،جامعة الجزائر1

10:20-10:30: نقـــاش.

الورشة الثانية برئاسة الدكتورة بوغرارة مليكة

10:30-10:40: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة
د / العربي وهيبة، جامعة الجزائر1

10:40-10:50: المنظمات الدولية غير الحكومية أطراف جديدة في تطوير حماية البيئة
د / تونسي محمد الصالح، جامعة الجزائر1

10:50-11:00: المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة البيئة العالمية الاتحاد الدولي للطبيعة.
د / مريم وافي ، جامعة الجزائر1

11:00-11:10: المنظمات الدولية غير الحكومية شريك دولي في بناء الأمن البيئي العالمي
ط د / سالمي هشام - ط د/ مهني كمال، جامعة الجزائر1

11:10-11:20: إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في الاستعراض الدوري الشامل
ط د/ قرنان فاروق - ط د/ جمعي عبد الرزاق ،جامعة الجزائر1

11:10 -11:20 دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز وترقية حقوق الإنسان
ط د / بن احسن أنيس عبد الوهاب، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر3

11:10-11:20: المنظمات الدولية غير الحكومية شريك في إثراء قواعد القانون الدولي
ط د/ حداد محفوظ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

11:10-11:20: المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك لإدارة الشأن البيئي
ط د/ قريدي سامي ،جامعة الجزائر1

11:20-11:30: نقـــاش.

الورشة الثالثة برئاسة الدكتور لخضاري محمد

11:30-11:40: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني
أد/ هاملي محمد – ط د/ بن صديق فتيحة ، المركز الجامعي مغنية

11:40-11:50: المنظمات الدولية غير الحكومية فاعل جديد في التنظيم الدولي
د /عائشة مخباط – ط د/ طيبي حورية ، جامعة الجزائر1

11:50-12:00: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لتفعيل المشاركة الشعبية في عملية التنمية.
د/ نبيلة بن عائشة - د/ ولدعمر الطيب ،جامعة المدية - جامعة تيارت

12:00-12:10: مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز حق الإنسان في الأمن: منظمة العفو الدولية نموذجا
ط د/ بن صديق زبيدة ، جامعة الجزائر1

12:10-12:20: دور المجلس العربي للمياه في تحقيق الأمن المائي
ط د/ سلامي حسينة ، جامعة الجزائر 1

12:20-12:10: المنظمات غير الحكومية شريك لإدارة الشأن العالمي
ط م/ حفايد سارة ، جامعة الجزائر 1

12:30-12:20: نقـــاش واختتام الورشات.

برنامج الملتقى

09:30-09:00: افتتاح الملتقى

- ❖ **أد./ العربي كسال**، عميد كلية الحقوق
- ❖ **أد./ عمر خوري**، رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق
- ❖ **أد./ عصام طوالبي**، مدير مخبر حقوق الإنسان
- ❖ **د/ جميلة بن علي**، رئيسة اللجنة العلمية للملتقى

الجلسات الصباحية

الجلسة الأولى

برئاسة الأستاذ الدكتور بن ناصر احمد

09:40-09:30: المركز القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية

د/ اوجعوط سعاد، المركز الجامعي – مرسلي عبد الله تيبازة

09:50-09:40: النظام القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية وفق الطرح الأنجلوساكسوني

د/ محي الدين محمد ، جامعة **الجزائر 1**

10:00-09:50: المنظمات الدولية غير الحكومية فاعل جديد في العلاقات الدولية إلى جانب الدولة: علاقة تكامل أم تصادم؟

د/ كروش نعيمة - د/ بيدة ليلى ، جامعة الجزائر 1

10:10-10:00: L'importance des ONG internationales

د/ زايدي وردية ، جامعة **الجزائر1**

10:20-10:10: التحديات التي تواجه عمل المنظمات الدولية غير الحكومية

د/ يوسف برقوق ، جامعة **سيدي بلعباس**

10:20 - 10:30: إشكالية تأكل دور الدولة الاقتصادي في ظل تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية

د/ خفاش نبيلة ، جامعة **الجزائر3- كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير**

10:40-10:30: نقـــاش.

الجلسة الثانية

برئاسة الدكتور محي الدين محمد

11:00-11:10: The Contribution of NGOs in Environmental Protection and Achieving Sustainable Development,

د/ باحمد كنزة ، جامعة **الجزائر1**

11:10-11:20: آليات منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد

د/ محمد منصوري - د/ عبدلي حمزة ، جامعة **المسيلة – المركز الجامعي تيبازة**

11:20-11:30: المجمع العربي للملكية الفكرية ودوره الفعال في مجال الملكية الفكرية

د/ ليندة صدوق ، جامعة **الجزائر1**

11:30-11:40: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حل مشاكل ألاجئين

د/ عزيزة بن جميل ، جامعة **باجي مختار عنابة**

11:40-11:50: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في صنع القرارات البيئية الوطنية والدولية

د/ جعيرين عيسى ، جامعة **افلو**

11:50-12:00: نقـــاش.

الجلسة الثالثة

برئاسة الدكتورة عائشة مخباط

12:10-12:00: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز جهود بناء السلام: استطلاع دور اكسفام في إقليم دار فور جنوب السودان

د/ جميلة علاق - ط د/ قراري رميساء، كلية العلوم الساسية جامعة **قسنطينة 3**

12:20-12:10: اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي منظمة دولية غير حكومية فريدة من نوعها

د/ سهيلة قمودي، جامعة **الجزائر1**

12:30-12:20: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال المساعدات الإنسانية.

د/ سماتي حكيمة، جامعة الجزائر1

12:40-12:30: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل اتفاقية سيداو

د/ سارة صفوان، جامعة **تيبازة**

12:50-12:40: فعالية ونجاعة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي.

د/ رضا هداج، جامعة **.الجزائر1**

13:00-12:50: نقـــاش.

14:00-13:00: استراحـة.

الجلسة المسائية

برئاسة الدكتورة سامية بن قوية

14:10-14:00: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية الأمن الإنساني.

د/ منير موسى ابو رجمة - ط د/ قوراري اسية، كلية العلوم السياسية جامعة تلمسان

14:20-14:10: شبكات التأثير في الساحة الجديدة للعلاقات الدولية: مدخل بيئي

د/ طريق صدار مسعودة، المدرسة العليا للتسيير الاقتصادي والرقمي - القليعة

14:30-14:20: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث

د/ نبيلة مرازقة، جامعة **الجزائر1**

14:40-14:30: وظائف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي كحارس للقانون الدولي الإنساني

د/ غبولي منى، جامعة **سطيف**

14:50-14:40: الدور الفاعل للجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في إدارة الوضع الإنساني للنزاع المسلح

د/ دحماني عبد القادر - د/عياشي بوزيان، جامعة **الجزائر1 - جامعة سعيدة**

15:00-14:50: نقـــاش

16:00-15:50: نقـاش واختتام الملتقى.

الورشـــات (القاعة 16)

الورشة الأولى برئاسة الدكتورة سماتي حكيمة

09:40-09:30: دور منظمة العفو الدولية في إدارة قضايا حقوق الإنسان

ط د/ اغليسي احلام - د / كريم رقولي، جامعة **سطيف**

09:50-09:40: المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل الهيمنة الامريكية

ط د/ يوسف حمودة _ جامعة **محمد خيضر بسكرة**

10:00-09:50: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في صياغة اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها

ط د/ أعراب امال،جامعة **محمد لمين دباغين سطيف**

1010:-10:00 دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم الاستثمار الأجنبي وترقية حقوق الإنسان

ط د/ بابوش جميلة، جامعة **الجزائر1**

مداخلة بعنوان: "**آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد**"

المحور الثالث: **المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تفعيل مضامين الأمن الإنساني**

الملتقى الوطني المعنون بـ: "**المنظمات الدولية غير الحكومية شريك جديد لإدارة الشأن العالمي**". المنظم من مخبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، جامعة الجزائر 1.

للأستاذين:

– **منصوري محمد**، أستاذ مؤقت بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، وطالب دكتوراه علوم بجامعة باتنة 1.

ملخص

نشأت منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة أهلية وغير حكومية تعمل على الحد من الفساد ومكافحته في بلاد العالم، وهذا من خلال إصدار تقارير تبين درجات الفساد في كل بلد من خلال الاعتماد على مؤشر مدركات الفساد، وتقوم بالتوعية بالآثار الضارة للفساد، وتعمل مع الشركاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني على وضع تدابير فعالة وتنفيذها لمواجته.

وقد لعبت منظمة الشفافية الدولية دورًا بارزًا في جهود مناهضة الفساد من خلال المساهمة في عقد الاتفاقيات والإئتلافات الدولية في مجال مكافحة الفساد، ودورها في رقابة مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية، كما تعمل المنظمة كخبير دولي لمكافحة الفساد وتتعاون مع المؤسسات الدولية في هذا المجال.

Abstract

Transparency International, a civil and non-governmental organization that works to reduce corruption and combat in the countries of the world, has emerged by issuing reports showing degrees of corruption in every country by relying on the Corruption Perceptions Index, and it raises awareness of the harmful effects of corruption, and works with partners from governments and companies Civil society is to develop and implement effective measures to counter it.

Transparency International has played a prominent role in anti-corruption efforts by contributing to the conclusion of international agreements and coalitions in the area of anti-corruption, and its role in monitoring the extent of implementation of international agreements. The organization also works as an international expert against corruption and cooperates with international institutions in this field.

مقدمة

تفاعلت الجهود الدولية مع الجهود المحلية بشكل كبير في مكافحة ظاهرة الفساد التي كانت ظاهرة عالمية في تأثيراتها، لتكون أيضا ظاهرة عالمية في مكافحتها. وتعددت قنوات التعاون الدولي والمحلي في مكافحة هذه الظاهرة، واتخذت مسارات عديدة خاصة مع وجود منظمات دولية حملت على عاتقها مهمة التخفيف من حدتها.

وقبل ظهور منظمة الشفافية الدولية سجل تقدم ضئيل في محاربة الفساد، سواء على المستويات الوطنية المحلية، أو العالمية، كما أن المؤسسات الدولية الحكومية مثل البنك الدولي الذي ورغم اقتناعه بان الفساد هو السبب والمعطى الأساسي لفشل كل بعد من أبعاد الحكم الراشد: المتمثلة في إدارة القطاع الخاص، والمساءلة، والإطار القانوني للتنمية، المعلومات والشفافية، إلا أن القسم القانوني في البنك الدولي أبدى معارضة شديدة لتطوير جدول أعمال لمكافحة الفساد بداية تسعينات القرن الماضي معتبرا أن ميثاق تأسيس البنك الدولي، يمنعه من التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، وبالتالي فان الفساد يتخطى صلاحيات البنك القانونية، وفي ظل هذه الظروف، نشأت منظمة الشفافية الدولية

متبنية خيار مكافحة الفساد كخيار استراتيجي لترشيد الحكم على المستوى العالمي والمحلي.

وقد أفرزت الجهود الدولية ميلاد منظمة الشفافية الدولية، التي مثلت آراء وتوجهات المجتمع الدولي بعيدا عن الخلفيات السياسية والثقافية التي تنطوي عليها أي مشاريع دولية مرتبطة بتأسيس منظمة ما. لتكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المحطة الفارقة في سيرورة مكافحة الفساد دوليا والتي لقيت إجماعا وموافقة من قبل الجميع.

فإلى أي مدى ساهمت جهود منظمة الشفافية الدولية على المستوى الدولي في مكافحة ظاهرة الفساد؟

من هذا المنطلق نقسم دراستنا إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم منظمة الشفافية الدولية وأهدافها

المبحث الثاني: دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد على المستوى الدولي.

من خلال هذا سوف نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى مفهوم هذه المنظمة بالتطرق إلى نشأتها وأجهزتها **(المحور الأول)**، ثم دورها في مكافحة الفساد على المستوى الدولي **(المحور الثاني)**.

المبحث الأول

مفهوم منظمة الشفافية الدولية وأهدافها

منظمة الشفافية الدولية، هي منظمة غير حكومية – تطوعية– تمثل التعبير المؤسسي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد، في شكل مجتمع مدني عالمي، برز في سياق التحولات العالمية الكبرى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تضم مجموعة من الأفراد من مختلف الاتجاهات والانتماءات الفكرية والمهنية والاجتماعية والوطنية المتعددة، يجمعهم حس

مشترك بخطورة الظاهرة (أي: الفساد)[1]، التي تقوض كل جهود التنمية ووعي متبادل بضرورة مقاومتها والقضاء عليها بكل السبل.

فمنظمة الشفافية الدولية هي التعبير المؤسساتي عن حركة عالمية لمكافحة الفساد، أفرزها مجتمع عالمي، وقد أجمعت هذه المنظمات على شيء واحد، محاربة انتشار الفساد في الأرض؛ بحيث أصبح ظاهرة تعوق تحقيق أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات، وبالتالي يتعين محاربته ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل. وللتعرف أكثر على هذه المنظمة سوف نتطرق إلى نشأتها (**المطلب الأول**)، ثم نحاول التعرف على تكوينها وأجهزتها (**المطلب الثاني**). وأخيرا أهداف هذه المنظمة (**المطلب الثالث**).

المطلب الأول

نشأة منظمة الشفافية الدولية

"**الشفافية الدولية، حركة عالمية ذات رؤية واحدة: عالم تخلو فيه الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والحياة اليومية من الفساد**"[2]. بهذا المدخل نستهل الحديث عن منظمة الشفافية الدولية، التي تعتبر من أهم المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي التي حملت على عاتقها مهمة محاربة الفساد.

الشفافية الدولية (Transparency International) يرمز لها إختصار (**TI**) هي منظمة دولية منظمة غير حكومية (غير رسمية)، معنية بالفساد وهي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا. وتعتبر منظمة الشفافية الدولية حشد لمئات الأعضاء في تجمع دولي كبير يسعى لمحاربة الرشوة والفساد بوجه عام، وهي منظمة لا تعمل من أجل الربح، تّم انشاؤوها سنة 1993، ومن أهدافها، أنها تكرس جهودها لمكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد خصوصا لدى الدول والحكومات[3].

وقد جاءت فكرة إنشاء المنظمة من قبل السيد "**بيتر إيغن**"[4] باعتباره كان مدير البنك الدولي، وقد حاول من خلال عمله التنويه بخطورة الفساد خصوصا في الدول النامية. غير أنه صادف صعوبات كبيرة من الدول الغربية التي تبحث على

---

[1] - أنظر: حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص 100.

[2] - كوزالي برنغ، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باروميتر الفساد العالمي، منظمة الشفافية الدولية، ألمانيا،2016. متوفر على الرابط: https://www.transparency.org/

[3] - أنظر: موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص 179.

[4] - "بيتر إيغن Peter Eigen": وهو أحد كبار الموظفين السابقين في البنك الدولي والذي يتمتع بخبرة واسعة في قضايا التنمية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد لعب دورا بارزا في نشوء المنظمة. وقد عَمل بيتر آيغن مديرا للبنك الدولي لمدة عقود طويلة، وأكسبته إقامته الطويلة في إفريقيا حساسية خاصة ووعياً بالتأثير الهَدّام للفساد، ولذلك قام في البداية بمحاولة مناقشة هذا الموضوع في إطار هيئة عمله داخل البنك الدولي. وفي هذا السياق أصبح جلياً أن الرأي السائد في ذلك الحين يقر بأن الفساد جزأً من "الثقافة الإفريقية" ولذلك يجب على الدول المانحة القبول به. أنظر: لؤي المدهون، منظمة الشفافية الدولية: يداً بيد من أجل مكافحة آفة العصر، منظمة الشفافية الدولية: يداً بيد من أجل مكافحة آفة

النفوذ في تلك الدول نتيجة للإحتدام الصراع بين الشرق الاشتراكي والغرب الليبرالي. وقد حاولت الدول المانحة القبول بفكرة أن (الفساد جزء من الثقافة الإفريقية) وتم تبرير ذلك على أساس عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما دفع الدول المانحة القبول بالأمر الواقع وعدم المساءلة وتتبع مصير الأموال والاكتفاء بوجوب التنويه بإنجاز مشاريع تنموية. وتم دفع مبالغ طائلة وشخصية لهذه الدول وهذا من أجل كسب النخب الحاكمة وعدم فرض شروط تقيد حريتها وتم تحريم أي نقاش حول عمليات الاختلاس وهذا يعني تشجيع الفساد داخل البنك الدولي[1].

من هذا المنطلق عبر "**بيتر إيغن**" عن استيائه من عدم رغبة البنك في التغيير من الداخل، فقرر التقاعد مبكرا، وقام بعقد سلسلة لا متناهية من الاجتماعات الصغيرة مع المهتمين بقضايا الفساد، والمستعدين للمساعدة كمدراء الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم ومسؤولين في مجال التنمية وصحافيين وأكاديميين ومحققين مؤسساتيين ومنظمات غير حكومية بارزة ومهمة، وقادة سياسيين من مختلف أنحاء العالم، مثل "أوسكار آرياس" الحائز على جائزة نوبل، و"كمال حسين" وزير العدل والخارجية السابق في بنغلاديش[2]، الغاية التي جمعتهم هي حب النزاهة والرغبة في مجتمع نظيف تتمتع به المؤسسات العاملة (بالشفافية) التامة في عملها وتخضع فيه (للمساءلة) الدورية تقوِّم تلك الأعمال وترشدها للطريق القويم الذي يتيح في المحصلة (حكماً حسناً) مرضياً للجميع[3].

وبعد عدة اجتماعات ولقاءات توجت في الأخير بإنشاء منظمة الشفافية الدولية بصورة فعلية ورسمية في ماي من العام 1993، في ألمانيا وبالتحديد في (جامعة غوتنغن الألمانية)، بحضور أكثر من سبعين مشاركا يمثلون مختلف مناطق العالم، هدفها المعلن أنها منظمة أكاديمية تعمل على تقوية المجتمع المدني وصياغة تحالف يقود المجتمع إلى الحد من الفساد[4].

وفي نهاية 1997 تم تأسيس 38 فرعا للمنظمة في دول العالم ، وفي سنة 1999 أنشى ما يعرف (فهرس الراشدين) وهو اتفاق بين البنوك والمصارف الخاصة الكبرى في العالم وتعمل على الحد من تبيض الأموال والعمل على المساعدة في

العصر، محطة البث الدولية الألمانية dw، متوفر على الرابط: https://p.dw.com/p/72j7 ، تاريخ آخر زيارة: 17-02-2020، الساعة: 20:00.

[1] - أنظر: محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة منشورة على موقع: www.univ-medea.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/02/24. ص 02.

[2] - وقع الأشخاص العشرة التالية أسماؤهم على ميثاق التأسيس الدولي للشفافية في لاهاي، هولندا، في 9 فبراير 1993: لورنس كوكروفت ، بيتر كونز ، بيتر إيجن، فريتز هيمان، مايكل هيرشمان ، كمال حسين، جيري بارفيت، جيريمي بوب، روي ستايسي و فرانك فوجل. ثم تم تسجيل الميثاق التأسيسي رسميًا في سجل جمعية برلين شارلوتنبورغ ، في ألمانيا في 15 يونيو 1993. أنظر : منظمة الشفافية الدولية، «منظمتنا/ أسئلة وأجوبة حول الشفافية الدولية» ، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت(www.transparency.org)

[3] - أنظر: صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص 265-266..

[4] - وتجدر الإشارة هنا: أنه وبعد التوقيع على الميثاق التأسيسي للمنظمة، وخلال أربع سنوات من عملها المتواصل في مجال مكافحة الفساد الدولي استطاعت المنظمة أن تقيم شبكة من الفروع، تضم ما يقرب من خمسة وسبعين فرعاً في كافة أنحاء العالم. حول هذا الموضوع، راجع: أنظر: حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، المرجع السابق، ص 101.

كشف قضايا الفساد. كما وضعت سنة 2000 ميثاق سمي (ميثاق الاستقامة) ويتضمن مبادئ العمل من اجل مكافحة الرشوة في القطاع العام وهذا بالاعتماد على الشفافية والوضوح حول المشاريع العامة، وابتداء من سنة 2001 بدأت المنظمة تصدر تقارير سنوية حول معدلات الفساد في دول العالم باعتماد على جملة من الآليات ومنها مؤشر مدركات الفساد[1].

ترفض المنظمة فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد وتلتزم بكشف الفساد حول العالم. فمنذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي "**Corruption Perceptions Index CPI**" وهي تنشر أيضا تقرير فساد عالمي منذ2001 فأصبح تقليدا سنويا، المنظمة لا تتولى التحقيق على قضايا فساد معينة أو الأفراد. بل تطور وسائل مكافحة الفساد وتعمل مع منظمات المجتمع المدني، الشركات والحكومات لتنفيذها[2]. وفي سنة 2002 تحولت إلى أكبر منظمة دولية غير حكومية وتضم أكثر من 100 فرع لها في دول العالم وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف[3].

ورغم التأكيد على الاستقلالية السياسية والمالية عن آراء وتوجيهات الحكومة في العمل في مجال مكافحة الفساد كمنظمة غير ساعية إلى الربح، إلا أن الحسابات السنوية للمنظمة تبين تلقيها هبات هامة من عدة مصادر حكومية ومؤسساتية، وبالرغم من الترحيب الجماهيري والنخبوي بالمنظمة، في العديد من الأوساط الدولية، إلا أن المنظمة واجهت بالمقابل مجموعة من الانتقادات والشكوك، من جانب أوساط عديدة كرجال الأعمال والمتحدثين باسم الشركات العالمية الكبرى، وبعض التيارات المتنفذة في المؤسسات الدولية الحكومية كالبنك الدولي[4].

المطلب الثاني

أجهزة منظمة الشفافية الدولية

في المؤتمر التأسيسي للمنظمة تم الاتفاق على اختيار العاصمة الألمانية (برلين) لتصبح المقر الرسمي للمنظمة، وتم الاكتفاء بسكرتارية صغيرة يقودها مجلس تنفيذي وآخر استشاري: يتكون المجلس التنفيذي من 10 إلى 15 مديرا تنفيذيا، مع رئيسين ونائبين له يعملون قانونيا لمصلحة المنظمة، ويساعدهم مجلس استشاري منتخب يتألف من خبراء دولتين من

---

[1] - تجدر الإشارة هنا: أنه سرعان ما توسعت المنظمة بإنضمام منظمة (سلطة المواطن الأرجنتينية إليها في عام 1995 وتم عقد أول مؤتمر عالمي لمكافحة الفساد وتم فيه فضح فساد الرئيس البيرو فيجيموري). نقلا عن: محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع نفسه، ص 02.

[2] - أنظر: لخميسي سليماني، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، المغرب، يوليوز 2013، ص 73.

[3] - وترى المنظمة بأن الفساد هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق أرباح خاصة وبمعنى أخر هو سوء استعمال المناصب العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة وهذا عندما يقبل المسؤول رشوة أو يطلبها.

[4] - أنظر: وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010. ص 161.

مختلف النواحي الجغرافية والمهنية، يتولى التنسيق بين أنشطة الفروع (Charters) التي تتمكن من إنشائها في مختلف مناطق العالم، يتطوع أعضاء مجلس الإدارة والمجلس الاستشاري للعمل لمصلحة منظمة الشفافية الدولية من دون أجر[1].

ومع أكثر من 100 فرع وطني في جميع أنحاء العالم وأمانة دولية في برلين، تعمل مع شركاء في الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني لوضع تدابير فعالة لمعالجة الفساد. وتتكون المنظمة من أمانة، مجلس إدارة وفرق عمل بالإضافة إلى مجلس إستشاري وأعضاء فرديين.

أولا: الأمانة:

تعالج أمانة منظمة الشفافية الدولية الفساد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. مقرها في برلين، توفر الأمانة القيادة للمبادرات الدولية للحركة، وتدعم الفروع وتنسق عملها الإقليمي من خلال تبادل المعرفة والدعوة وبناء التحالفات بالتعاون مع مختلف فروعها. وتنتج الأمانة العديد من البحوث والأدوات والمواقف السياسية والتي تعتبر بمثابة مركز للمعرفة، يقدم رؤى قيمة حول مظاهر الفساد وأساليب جديدة لمعالجته[2].

وتعمل الأمانة على بناء تحالفات تجمع هذه الجهود بين مجموعة واسعة من الممثلين للمنظمة، بما في ذلك صناع السياسة والمواطنين والشركات ووسائل الإعلام[3]. وعلاقة الأمانة بالفصول هي علاقة دعم متبادل حيث تقوم الأمانة بمساعدة فروعها عبر العالم على تطوير الأدوات والتقنيات اللازمة للتصدي للفساد في بلدانهم. تقوم الأمانة أيضًا بتيسير زيادة الموارد المالية والبشرية، بحيث تصبح فروع المنظمة أكثر فاعلية في مكافحة الفساد، وتقدم الأمانة الدعم الدولي للفروع التي تواجه ضغوطًا أو تخويفًا في بلدانها[4].

ثانيا: مجلس الإدارة (فرق العمل):

---

[1] - حول هذا الموضوع، راجع: آن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانيا بشارة، دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت/الكويت، 2005 ، ص 33-41.

[2] - أنظر: منظمة الشفافية الدولية، «من نحن/ منظمتنا/ سكرياترية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2019/02/25):

https://www.transparency.org/whoweare/organisation/secretariat/4

[3] - لعبت منظمة الشفافية الدولية دوراً حاسماً في إطلاق ودعم مبادرات مكافحة الفساد، مثل اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

[4] - أنظر: منظمة الشفافية الدولية، «من نحن/ منظمتنا/ سكرياترية»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2019/02/25):

https://www.transparency.org/whoweare/organisation/secretariat/4

يتكون مجلس الإدارة من سبعة لجان، تقوم بإسداء المشورة للمجلس بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة للعمليات العالمية لمنظمة الشفافية الدولية. وهي: لجنة اعتماد العضوية، لجنة الاخلاقيات، لجنة جائزة مكافحة الفساد، لجنة المخاطر والتدقيق، لجنة التمويل، لجنة الحوكمة، لجنة الاتجاهات والرؤية. ولكل لجنة إختصاصات محددة في ميثاقها[1].

ثالثا: مجموعة من الأعضاء الفرديين:

يساهم الأعضاء الأفراد بخبراتهم وخبرات دولية متنوعة في منظمة الشفافية الدولية. جنبا إلى جنب مع الفروع المعتمدة للمنظمة، وهم أعضاء التصويت في اجتماعها السنوي للعضوية[2].

رابعا: المجلس الاستشاري:

المجلس الاستشاري عبارة عن مجموعة من الأفراد ذوي الخبرة الواسعة في مجالات عمل منظمة الشفافية الدولية. يأتون من خلفيات جغرافية وثقافية ومهنية متنوعة. يتم تعيين المجلس من قبل مجلس الإدارة لتقديم المشورة لهم ودعم عمل المنظمة ككل[3].

المطلب الثالث

أهداف المنظمة

هدف المنظمة هو أن تكون محايدة وتقوم بعمل ائتلافات محاربة الفساد. ووضع موضوع الفساد على قائمة أجندة العالم. مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنظر للفساد كعقبة رئيسية للتنمية في حين أنه لما قبل العام 1990 هذا الموضوع لم يكن يؤخذ به بشكل كاف. المنظمة لعبت أيضا دور أساسي في تقديم ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ضد الرشوة[4].

وتعتمد المنظمة على مبادئ أساسية هي[5]:

- **النزاهة:** وهي من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة.
- **والشفافية:** اعتمدت المنظمة على تعريف البنك الدولي لها وهو يعتمد على التضمنية أو المشاركة وكذا المساءلة ونعني بالمشاركة المساواة بين كل من له مصلحة في إدارة الحكم والتوظيف والترقية في المناصب العليا في الدولة أما المساءلة

---

[1] - لمعرفة إختصاصات كل لجنة، أنظر: منظمة الشفافية الدولية، « من نحن/ منظمتنا/ لجان المجلس وفرق العمل»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2019/02/25):
https://www.transparency.org/whoweare/organisation/board_committees_and_task_forces/4

[2] - أنظر: منظمة الشفافية الدولية، « من نحن/ منظمتنا/ أعضاء فرديين»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2019/02/25):
https://www.transparency.org/whoweare/organisation/individual_members/0

[3] - للإطلاع على قائمة أعضاء المجلس الإستشاري، أنظر: منظمة الشفافية الدولية، « من نحن/ منظمتنا/ المجلس الإستشاري»، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت على الرابط: (تاريخ الإطلاع: 2019/02/25):
https://www.transparency.org/whoweare/organisation/advisory_council/0

[4] - أنظر: سوزان روزاكرمان، ترجمة فؤاد سورجي، الفساد والحكم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003، ص88.

[5] - أنظر: محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 04.

فهي ليست المحاسبة وتشديد الرقابة في صرف الأموال العامة فحسب بل أوسع من ذلك لتشمل الديمقراطية والحق في التمثيل الشعبي والشفافية في إدارة الحكم بكل ما تعنيه الكلمة[1].

وعموما تعمل المنظمة من أجل تحقيق جملة من الأهداف منها[2]:

- اختراق جدار الصمت الذي يحيط بقضايا الفساد في الدول، لأنه غالبا ما يتورط فيها النظام السياسي في الدول مما يجعل الأمور أكثر حساسية.
- خلق مناخ قادر على المزيد من التعاون والشفافية في مكافحة الفساد، وذلك لكون المنظمة لا تبحث عن مذنبين لتقديمهم للقضاء والمحاكمة بل تعمل على تسهيل معرفة رجال الأعمال بمناخ الاستثمار في الدول وكذا تكافئ الفرص وزيادة الوعي لدى الدول من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- زيارة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية.
- العمل على زيادة الرقابة المركزية على المستوى المحلي والعالمي للقضاء على ظاهرة الفساد. ولا يتحقق ذلك إلا من قبل المجتمع المدني، ولن يستطيع المواطن العادي القيام بذلك الدور بدون توافر درجة عالية من الشفافية في التعامل في الأموال العمومية والنزاهة في تسيرها وصرفها لخدمة مصالح عامة وليس لتحقيق مصالح وفوائد شخصية.
- محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وهذا من خلال تشكيل إئتلاف عالمي لمكافحة الفساد.
- لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والنزاهة والآثار المترتبة على تلك الآفة على مستوى الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى هذه الأهداف تسعى المنظمة كذلك إلى بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد على المستوى الداخلي والخارجي. وتنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها، من خلال المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة؛ وتجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد (خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض) على الإنسان والتنمية الاقتصادية[3].

المبحث الثاني

دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد على المستوى الدولي

---

[1] - والشفافية في الحقيقة كلمة واسعة ومعقدة فهي تعنى توافر المعلومات الدقيقة وفي وقتها المناسب وبشكل واضح يسمح بسهولة الرقابة. وعليه يمكننا القول بأن الشفافية والفساد مصطلحان متناقضان.

[2] - أنظر: محمد لموسخ، المرجع نفسه، ص 04.

[3] - أنظر: محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الثالث حول":آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المغرب، 2008، ص11.

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة عالمية غير حكومية تهتم بتكريس جهودها في مكافحة الفساد بصفة عامة والفساد الإداري بصفة خاصة، ومن منطلق قناعتها بأهمية جمع الأطر العالمية لمعالجة مشكلة الفساد، تعمل المنظمة بكل نشاط وفعالية منذ تأسيسها على تشجيع صياغة اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد وغيرها من الأدوات الدولية في مناهضة الجريمة المنظمة وعلى الخصوص جريمة الفساد.

وقد لعبت منظمة الشفافية الدولية دورًا بارزًا في جهود مناهضة الفساد من خلال المساهمة في عقد الاتفاقيات والإئتلافات الدولية في مجال مكافحة الفساد الإداري، ودورها في رقابة مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية **(المطلب الأول)**. كما تعمل المنظمة كخبير دولي لمكافحة الفساد وتتعاون مع المؤسسات الدولية في هذا المجال **(المطلب الثاني)**. وتعتمد في عملها في الوقاية من الفساد عن طريق مؤشرات دولية **(المطلب الثالث)**. كما تسعى إلى بناء الفروع القومية الفاعلة **(المطلب الرابع)**.

المطلب الأول

دور منظمة الشفافية الدولية في صياغة ورقابة مدى تنفيذ الاتفاقيات الدولية

تلعب منظمة الشفافية الدولية ومنذ سنوات دورا لا يستهان به، ليس فقط في مشاركتها واهتمامها بتحرير وصياغة أحكام الاتفاقيات الدولية بل تشارك وتقوم بفحص مدى إلتزام الدول بصياغة أحكام هذه الاتفاقيات بصفة فعالة في القوانين الداخلية للدول. فقد كان لها دور في صدور وإنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد **(أولا)**، ولها دور كذلك في إنشاء اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(ثانيا)**، كما كان لها دورا بارزا كذلك في وجود إئتلاف دولي لمكافحة الفساد **(ثالثا)**.

أولا: دور المنظمة في صدور وإنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC :

لعبت منظمة الشفافية دورا كبيرا ومحوريا في تزايد المنظمات الناشطة في مجال مكافحة الفساد منذ نشأتها سنة 1993 وروجت لفكرة مكافحة الفساد وأصبحت تعالج ضمن برامج معظم الهيئات الدولية، وضمن هذا الإطار تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من طرف العديد من الدول سنة 2003 وأصبحت نافذة المفعول منذ 2005. وتمثل الاتفاقية آلية دولية لرعاية التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتتناول الاتفاقية بشكل أساسي منع الفساد في القطاع العام والخاص والتحقيق بشأنه والعقاب عليه، وكذلك استعادة السلوك الفاسد والإثراء غير المشروع.

وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد. ولكونها اتفاقًا أُبرم بين أكثر من 170 بلد، فهي ترسخ معايير وسياسات وعمليات وممارسات مشتركة لدعم جهود مناهضة الفساد على المستوى الوطني. كما أنها تيسر التعاون الدولي عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية لإنفاذ القوانين وإرساء الآليات التعاونية[1]. وتشكل نصوص الاتفاقية إطارا مهما لمحاربة الفساد بكافة أشكاله.

[1] – تشمل الاتفاقيات الأخرى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة الرشوة فضلاً عن الاتفاقيات الإقليمية لمكافحة الرشوة، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته؛ والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد؛ واتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الفساد في إطار القانون الجنائي؛ واتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة الفساد في إطار القانون المدني؛ واتفاقية الاتحاد الأوروبي المعنية بمكافحة الفساد المتورط فيه مسؤولو

وتتضمن الاتفاقية أحكاما إجبارية ملزمة للدول التي تصدق عليها وتوفر الإطار المعالجة قضايا تقع خارج الحدود الوطنية، فهي تسهل التعاون الدولي في تطبيق القوانين من خلال توحيد الأطر القانونية والمؤسساتية لتطبيق القانون وإنشاء آليات للتعاون[1].

فالإتفاقية تسعى للحد من الفساد في قطاعي الصحة والتعليم، ومعالجة أوجه القصور في نظام العدالة، والتصدي لمواطن الضعف في مجال المشتريات العامة، والحد من انعدام شفافية عمليات الموازنة، فهي تعمل على توفير دعم مهم لمبادرات مكافحة الفساد والمساءلة[2]:

– فهي شاملة، حيث أنها تغطي تقريبًا جميع أوجه الفساد، وتقدم أساسًا للعمل على المستويين الوطني والمحلي.

– وتحتوي على آلية استعراض التنفيذ، ما يشجع المجتمع المدني على المشاركة في عملية الاستعراض على المستوى الوطني.

– وتنعقد بموجبها اجتماعات دولية، حيث يمكن لأعضائها عرض نتائجهم وتقديم توصياتهم من أجل زيادة أثرها.

فوجود اتفاقية مكافحة الفساد دليل على جدية المجتمع الدولي في النظر في مشكلة مكافحة الفساد وإنشاء تحالف عالمي محاربة الظاهرة وهذا أحد أهم أهداف منظمة الشفافية الدولية الذي وجدت من أجله وتعمل من أجل تكريسه على الصعيد الدولي بعدما كان التطرق لموضوع الفساد يشكل خرقا للقوانين والأعراف الدولية[3].

ثانيا: دورها في إنشاء اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية

شاركت منظمة الشفافية الدولية في اعمال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بمكافحة الفساد قبل التوقيع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الاجانب في المعاملات التجارية الدولية من قبل دول الاعضاء، فقد اعطت منظمة الشفافية الدولية دفعا كبيرا في إبرام هذه الاتفاقية وذلك بصفتها عضو ملاحظ في جميع إجتماعات فريق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

فقد قامت منظمة الشفافية الدولية بوضع تحت تصرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اقتراحات وتوصيات حول ضرورة إبرام مثل هذا الاتفاق الذي يتسم بالطابع الدولي من أجل ردع مشترك للفساد، في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى

المجتمعات الأوروبية أو مسؤولو الدول الأطراف؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد. كما أن هناك بروتوكول مجتمع التنمية الأفريقي الجنوبي المعني بالفساد وبروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا لمكافحة الفساد. حول هذا الموضوع، راجع: جيليان دِل وماري تيراكول، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل، كتاب لمنظمة الشفافية الدولية وائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2014. ص 08. متوفر على الموقع: www.transparency.org

[1] - أنظر: سليماني لخميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 75.

[2] - أنظر: جيليان دِل وماري تيراكول، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل، المرجع نفسه، ص 10.

[3] - أنظر: عطا محمود عطا عمار، "دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية، UNDP، ص 71.

نوعية وكفاءة الخبراء الذين قاموا بصياغة هذه التوصيات والاقتراحات، فنجحت المنظمة في تعبئة رؤساء المؤسسات والشركات العالمية من أجل إشراكها في مكافحة الفساد على ضوء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[1].

وفيما يتعلق بمتابعة مدى تطبيق أحكام اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فقد لعبت منظمة الشفافية الدولية دورا هاماً في إعادة صياغة الدول لأحكام هذه الاتفاقية في قوانينها الداخلية، ومدى الأخذ الفعلي بتوجهات ومبادئ اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي. في هذا المقام، قامت منظمة الشفافية الدولية بإعداد تقرير شامل مبني على تحريات ميدانية حول مدى إلتزام دول الأعضاء في الاتفاقية بأحكام هذه الأخيرة ضمن قوانينها الداخلية، وهذا العمل الفعال جاء بمساعدة فروع منظمة الشفافية الدولية[2].

ثالثا: دور المنظمة في إنشاء إئتلاف دولي لمكافحة الفساد

منذ 1995 وحضور المنظمة المؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد أتاح لها التعرف على الأوساط الناشطة في مجال مكافحة الفساد وإقامة أوسع واقوي العلاقات والصلات مع مختلف المنظمات لبلورة قواعد عامة تساعد على مكافحة الفساد. فساهمت في بلورة الآليات القانونية المناسبة لمكافحة الفساد ولعبت دورا محوريا في خلق تحالف دولي للحرب على الفساد وأصبحت العديد من المنظمات تستلهم من منظمة الشفافية أفكارا وآليات، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي الذي أصبح معنيا بمحاربة الفساد والترويج للحكم الصالح لأسباب تتعلق بصلاحياته وسلطاته الواسعة التي يتمتع بها في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية الوطنية والعالمية[3]. والبنك الدولي الذي اعتمد إستراتيجية محاربة الفساد تتضمن أربعة محاور رئيسية[4]:

1- منع الاحتيال والفساد في المشروعات التي يشارك في تمويلها البنك الدولي.
2- تقديم المساعدة للدول الأعضاء التي تعتزم مكافحة الفساد ولا سيما فيما يتعلق بتصميم برامج المكافحة.
3- اعتبر مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم معونات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة، وتحديد الشروط ومعايير الإقراض، اختيار وتصميم المشروعات.
4- إعلان البنك عن تأييده ومشاركته في كل الجهود الدولية لمكافحة الفساد[5].

---

[1] - FITZGERALD Philip, les dispositifs juridiques internationaux de lutte contre la corruption des agents publics étrangers, thèse pour le doctorat en droit public, faculté de droit, université du sud Toulon-Var, 2011, p 340.

[2] - أنظر: فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي. الحقوقية، بيروت، 2013، ص 362-363. راجع أيضا: حنان قاجي، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2016، ص 71-72.

[3] - أنظر: سليماني لخميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع السابق، ص 75-76.

[4] - أنظر: مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والمجتمع الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان، 2004، ص 201.

[5] - وقد قدر البنك الدولي أن الفساد يقضي على حوالي 7% من الاقتصاد العالمي سنويا أي ما يعادل 3 تريليون دولار وهو ما يساوي مجموع الموازنة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية. أنظر: سليماني لخميسي، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، المرجع نفسه، ص 76.

كما أن الضوابط المتعلقة بتقديم قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي التي أعلنت في أوت 1997 كانت أكثر تشددا من تلك الموضوعة من طرف البنك الدولي حيث أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعداته المالية لأي دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعرقل الجهود الخاصة بالتنمية[1].

المطلب الثاني

دور منظمة الشفافية الدولية كخبير دولي لمكافحة الفساد وتعاونها مع المؤسسات الدولية

منذ عام 1995 والذي شهد دعوة سكرتارية منظمة الشفافية الدولية إلى حضور المؤتمر الدولي السابع لمكافحة الفساد، والذي عقد في بكين (الصين)، أصبحت هذه المنظمة بمثابة السكرتارية الفنية المكلفة بمهمة التحضير والإعداد الفني لهذه المؤتمرات، مما أتاح لها فرصة مهمة للتعرف على الأوساط النشطة في مجال مكافحة الفساد وإقامة أوسع وأقوى صلات ممكنة معها، وكذلك الحضور الدائم داخل الأنشطة الرسمية المعنية بمكافحة الفساد على المستوى العالمي[2].

كما تتعاون مع المؤسسات الدولية وذلك في إطار ما يعرف بمشروع "**اعرف قواعد عميلك**"، وذلك لبلورة قواعد ومبادئ عامة تهيئ وتساعد على مكافحة الفساد بشكل أفضل، كجهود منظمة الشفافية في بلورة الاتفاقية الخاصة بمبادئ "ولفسبيرغ" والتي وقعتها مع عدد من البنوك الخاصة الرامية إلى تحسين صورتها لدى العملاء وطمأنتهم[3].

من هذا المنطلق حرصت منظمة الشفافية على إقامة صلات وثيقة مع أصحاب المصلحة الممثلين في: مؤسسات العمل: التي تمثلها شركات القطاع الخاص المحلية والعالمية، الذين أبدو استعدادهم التدريجي للانخراط في حملة مكافحة الفساد، والتأسيس لأخلاقيات العمل مع انتشار مراكز الأبحاث والإصدارات والندوات وشبكات العمل في أنحاء العالم[4].

حيث تتعامل منظمة الشفافية الدولية مع الحكومات من خلال إدراك العديد من الدول الحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في أي جهد لمكافحة الفساد، وتعاونهم البناء مع فروع المنظمة، خاصة في إطار إقليمي كالاتحاد الأوروبي. كما تتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، من خلال إقناع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتماد مواقف أكثر قوة حيال الفساد[5].

المطلب الثالث

الوقاية من الفساد عن طريق اعتماد مؤشرات دولية

---

[1] - DONAL OLEARY.The Role of transparency international in fighting corruption in infrastructure, annual Bank, TOKYO, 2006. p259.

[2] - أنظر: فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص 362-363.

[3] - مجموعة ولفسبيرغ، هي مجموعة من البنوك العالمية أسست في سويسرا اتحادا بواسطة اثني عشر بنكاً عالميا، وهي:
ABN Amro N.V. ،Santander CentralHispano S.A. ،Bank of Tokyo-Mitsubishi Ltd. ،Barclays Bank ، Citigroup ،Credit Suisse Group ،Deutsche Bank A.G. ،Goldman Sachs ،HSBC ،J.P. Morgan Chase ،Société Général

[4] - أنظر: وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، المرجع السابق، ص 166.

5 – وتجدر الإشارة هنا: أن منظمة الشفافية الدولية تؤكد بأن بناء التحالف ضد الفساد لم يكن ممكنا لولا القيادة والالتزام الفرديان لهذه الغاية، من خلال الاستناد إلى شبكة كبيرة من المتطوعين والمحترفين رفيعي المستوى والنفاذ الذي يؤمنونه إلى صانعي القرارات الأساسيين، يجعل منظمة الشفافية بلا شك أقوى من عدة مجموعات تقليدية، كما يساهم الأكاديميون بشكل نشيط في أعمال المنظمة من خلال إجراء الأبحاث ونشرها. حول هذا الموضوع، راجع: آن فلوريني، المرجع السابق السابق، ص 48-53.

أصدرت مجموعة البحوث العالمية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية العديد من المؤشرات الخاصة بقياس مستويات الفساد وقد اختص كل مؤشر منها بجانب معين من القياس وسنتطرق إليها بالتفصيل وسيتم التسلسل بالمؤشرات وفق سنة الإصدار، وتعتمد المنظمة على العديد من المؤشرات وهي: مؤشر مدركات الفساد **(أولا)**، التقرير العالمي الشامل عن الفساد **(ثانيا)**، مؤشر دافعي الرشاوي **(ثالثا)**.

أولا: مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index:

ويرمز له اختصاراً (CPI) وصدر لأول مرة في العام 1995 ويصدر سنوياً، وهو المؤشر الذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها بناءً على إدراك رجال الأعمال والمحللين والسياسيين ومنهم المتخصصون والخبراء من الدولة نفسها التي يتم تقييمها من المقيمين فيها او من غير المقيمين، ويُعَدُّ مؤشر مدركات الفساد أهم المؤشرات (النشاطات البحثية) التي تصدر عن المنظمة، ويعتبر مؤشراً مركباً ويسمى بمسح المسوح، حيث يعتمد على البيانات التي يتم جمعها عن طريق مسوح واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة.

يركز المؤشر بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام وبناءً على تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تطرح المسوح واستطلاعات الرأي المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة على سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أثناء المشتريات، أو اختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد.

فمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة. فهو يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها[1].

وقد جمع مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019 البيانات من العديد من المصادر المختلفة التي توفر تصورات رجال الأعمال والخبراء المحليين حول مستوى الفساد في القطاع العام. كما يجب إختيار مصادر البيانات، بحيث يجب على كل مصدر أُستخدم لبناء مؤشر مدركات الفساد أن يفي بالمعايير التالية للتأهل كمصدر صالح للبيانات[2]:

- يحدد مخاطر أو مدركات الفساد في القطاع العام كميا؛
- يرتكز على منهجية موثوقة وصالحة؛

---

[1] - ويقوم البروفيسور "**جون قراف لامسدورف**"، من جامعة باساو في ألمانيا وهو باحث ومستشار لمنظمة الشفافية الدولية، على العمل على مؤشر مدركات الفساد بطلب من منظمة الشفافية الدولية. أنظر: قاجي حنان، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص 68-69.

[2] - تجدر الإشارة هنا: أنه يتم احتساب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 باستخدام 13 مصدرًا مختلفًا للبيانات من 12 مؤسسة مختلفة إلتقطت مدركات الفساد خلال العامين الماضيين. أنظر: منظمة الشفافية الدولية ، «نبذة مختصرة حول المنهجية / مؤشر مدركات الفساد 2019»، منظمة الشفافية الدولية، ص 26. متوفر على الموقع: **www.transparency.org/cpi2019**

- يكون مصدره منظمة ذات سمعة حسنة؛
- يسمح لما يكفي من الاختلاف في الدرجات للتمييز بين البلدان؛
- يُصنف عددًا كبيرًا من البلدان؛
- يأخذ في الإعتبار فقط تقييمات خبراء البلد أو رجال الأعمال؛
- يتم تحديثه بانتظام.

ويُصنف مؤشر مدركات الفساد مراتب 180 دولة وإقليم من خلال المستويات المدركة لفساد القطاع العام، إستنادا الى 13 تقييما ودراسات استقصائية لمدراء تنفيذيين في مجال الأعمال التجارية. ويستخدم المؤشر مقياس من 0 (فاسد جدا) الى 100 (خالي تماما) من الفساد. وسجلت أكثر من ثلثي الدول درجات دون 50، حيث يبلغ معدل الدرجات 43 درجة فقط. فمنذ عام 2012، تقدمت 22 دولة بشكل ملحوظ من ضمنها إستونيا واليونان وغيانا. فيما تراجعت 21 دولة بشكل ملحوظ بما فيها أستراليا وكندا ونيكاراغوا[1].

وقد تراجعت الجزائر في المؤشر العالمي للفساد بدرجة واحدة إلى المركز 106 عالميا، حسب التقرير الذي أصدرته منظمة شفافية دولية. ووفق التقرير حصدت الجزائر 35 نقطة لتنتقل من المركز 105 الذي سجلته عام 2018 إلى المركز 106 في 2019 من بين 180 دولة شملها التصنيف.

ثانيا: التقرير العالمي الشامل عن الفساد Global Corruption Report:

ويرمز له اختصاراً (GCR) وصدر لأول مرة في العام 2001، ويصدر سنوياً باستثناء السنوات (2012,2010,2002)، وهو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد، ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً مختصين فضلاً عن توفير دراسات حول حالات معينة، حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والأصوات العملية من الميدان، ويتم اختيار المساهمات من قبل قسم البحوث من هذا التقرير طبقا لآثارها على السياسات والمنهجيات المبتكرة، يغطي كل تقرير فترة 12 شهرا ابتداء من شهر جويلية إلى شهر جوان في العام التالي، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء من ضمنهم واضعو السياسات والصحفيون والمعلمون والطلاب والجمهور العام، وتذكر منظمة الشفافية الدولية أن

[1] - يكشف مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 عدداً صادماً من الدول التي تقوم بقليل من التحسينات أو لا تقوم أبداً بأية تحسينات في سبيل معالجة الفساد، ويقترح تحليلنا بضرورة تخفيض مقدار الأموال الطائلة التي يتم انفاقها على السياسة، وضرورة تعزيز عمليات صنع القرار السياسي كونهما ضروريان للحد من الفساد، أنظر: منظمة الشفافية الدولية ، « ملخص تنفيذي/ مؤشر مدركات الفساد 2019»، منظمة الشفافية الدولية، ص 4. متوفر على الموقع: **www.transparency.org/cpi2019**

الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة[1].

ويركز التقرير على قطاع مهم من القطاعات العمومية الهامة في الدولة، والجدول التالي يوضح مجموعة من التقارير من سنة 2001 إلى غاية 2013[2]:

التقرير	سنة الإصدار	الموضوع
التقرير الأول	2001	وتناول وضع الفساد في دول العالم بشكل عام
التقرير الثاني	2003	وركز على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها
التقرير الثالث	2004	الفساد السياسي
التقرير الرابع	2005	تناول كافة أوجه الفساد في قطاع البناء والمقاولات وأوجه الإعمار وإعادة البناء
التقرير الخامس	2006	تناول الفساد في مجال الرعاية الصحية
التقرير السادس	2007	الأنظمة القضائية
التقرير السابع	2008	تناول للفساد في مجال قطاع المياه والموارد المائية والفقر والتنمية بوجه عام
التقرير الثامن	2009	تناول الفساد في القطاع الخاص.
التقرير العاشر	2011	تناول الفساد حول التغيرات المناخية.
التقرير الأول	2013	التعليم

ثالثا: مؤشر دافعي الرشاوى Bribe Payers Index:

ويرمز له اختصاراً (BPI) وصدر لأول مرة في العام 1999 وهو مؤشر غير سنوي حيث صدر للأعوام (1999، 2002، 2006، 2008، 2011)، وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقاً لاحتمالية إرتشاء شركاتها في الخارج ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وهو ما أدى إلى لعب دور المورد للفساد، وبالتالي فإن المؤشر يصنف الدول وليس الشركات العاملة[3].

ويتم اختيار الدول للدخول إلى تصنيف مؤشر دافعي الرشوة وفق الآتي[4]:

- مدى الانفتاح التجاري (ويقاس من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة الى حجم الصادرات).
- ما اذا كانت الدولة مصنفة في اخر اصدار للمؤشر لغرض مقارنة الأداء بمرور الوقت.

---

[1] - ونشير هنا إلى أن تقرير الفساد العالمي يُعَدَّ مؤشراً ولكنه نوعي وليس كمي كما في مؤشر مدركات الفساد وبقية المؤشرات الكمية التي تصدر عن المنظمة أنظر: غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العد التاسع، العراق، 2016، ص 177-178.

[2] - المصدر: من اعداد الباحثين بعد الاطلاع على جميع النسخ الصادرة عن تقرير الفساد العالمي من 2001 إلى 2013. متوفرة على موقع المنظمة: www.transparency.org

[3] - أنظر: غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، المرجع السابق، ص 176.

[4] - منظمة الشفافية الدولية ، «مؤشر دافعي الرشوة» تقرير سنة (2011)، متوفرة على موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت: www.transparency.org

- العضوية في مجموعة دول العشرين (G 20)[1].
- الأهمية التجارية داخل المنطقة أو القارة.

المطلب الرابع

بناء الفروع القومية الفاعلة

أنشأت منظمة الشفافية الدولية شبكة الفروع الوطنية التي أصبحت أساس أنشطتها، والتي تمثلها منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، في مائة دولة تقريبا. حيث تجذب فروع المنظمة الوطنية أشخاصا من مختلف شرائح المجتمع المدني، وتميز تصنيفات الفروع القومية في التقارير السنوية للمنظمة بين ثلاثة أشكال: الفروع التي أقرها رسميا مجلس إدارة منظمة الشفافية، وتلك التي هي قيد الإنشاء، والدول التي لمنظمة الشفافية الدولية صلة وصل معها، لكنها لا تتمتع بالقاعدة الكافية لإنشاء فرع خاص بها[2].

كما يشير تنوع الأشخاص المشاركين في تشكيل فروعها الوطنية، إلى أن المنظمة تسير وفقا للطلب المعبر عن المصالح المحلية، مع إدراك حجم حاجاتها وإمكاناتها، كما تعرض إرشادات الفروع القومية لمبدأين مقيدين للعمل[3]:

- **القيد الأول:** هو ضمان الحيادية وعدم الانحياز لأي طرف سياسي، وبالتالي عدم تضمن المراتب القيادية في الفرع الوطني لأعضاء بارزين في المعارضة أو الحزب السياسي الحاكم.
- **القيد الثاني:** هو عدم التحقيق في مزاعم الفساد الفردية.

خاتمة:

لعبت منظمة الشفافية الدولية دوراً أساسيا في مكافحة الفساد، من خلال الوقاية والتحسيس، وتبنيها أسلوب الضغط وفضح قضايا الفساد بالرغم من عدم تمكنها من الوسائل اللازمة من أجل تأدية دورها بكل نجاعة. وقد تتعدت استراتيجيات منظمة الشفافية الدولية على صعيد مكافحة الفساد عبر جمع وتحليل ونشر المعلومات لزيادة الوعي العام حول الفساد وبناء التحالفات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تشمل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمكافحة الفساد سواء على المستوين الداخلي أو الدولي والتنسيق بين مختلف الفروع لتنفيذ هذه المهمة بكل فعالية.

ومن دراستنا لموضوع: : "آليات عمل منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد "، توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

---

[1] - مجموعة دول العشرين (G20) وهي مجموعة أنشئت في العام 1999 لغرض تعزيز الاستقرار المالي الدولي وخلق فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، وتساهم اقتصاديات مجموعة العشرين بأكثر من 90 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتضم حوالي ثلثي سكان العالم حيث تضم 19 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي.

[2] - أنظر: وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، المرجع السابق، ص 166.

[3] - وقد أتاح هذا التوازن بين الإرشادات الصارمة والاستقلالية اللامركزية الفرصة أمام الفروع القومية لابتكار مجموعة واسعة النطاق من الاستراتيجيات الفاعلة ضمن ثقافاتها المحددة. حول هذا الموضوع راجع: وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، المرجع نفسه، ص 166-167.

1- لقد تمكنت منظمة الشفافية من التأسيس لحركة عالمية لمكافحة الفساد ولاقت ترحيبا دوليا ملموسا وتمكنت من تعبئة المجتمع المدني العالمي من أجل مكافحة ظاهرة الفساد التي تهدد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية كما ساهمت المنظمة من خلال فروعها في توعية المجتمع المدني وتجنيده لمكافحة الظاهرة من خلال صدور تشريعات وإقامة هيئات مختصة لمكافحة الظاهرة والحد من انتشار الفساد؛

2- تسعى المؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية إلى جانب الدول إلى العمل على تجسيد مضامين الحكم الراشد ميدانيا، حتى لا يبقى مجرد شعارات موجهة نحو الاستهلاك المحلي، وتحسين صورة الدولة أمام المجتمع الدولي، كما هو حاصل في أغلب الدول النامية وهذا لن يتأتى إلا من خلال تطوير نظم الإدارة العامة، عبر آليات المشاركة والمساءلة وحكم القانون، والشفافية والفعالية، في إطار وجود علاقة متكافئة ومنسجمة بين فواعل الحكم الراشد الممثلة في الإدارة العامة الفعالة، والمجتمع المدني النشيط والقطاع الخاص المنتج، والتي يجب أن تعمل في بيئة تحترم قدسية حقوق الإنسان العالمية، وتجسد معايير الديمقراطية المحلية؛

3- تبرز منظمة الشفافية الدولية من خلال فروعها وشبكاتها العالمية كأبرز المنظمات الغير حكومية المعنية بمكافحة الفساد وإصلاح الحكم. من خلال إعتمادها على القيام بجمع المعلومات وإجراء البحوث والدراسات، والقيام بمسوح وقياسات لمستويات الحكم الراشد والفساد ونشرها، من أجل توعية الرأي العام المحلي والعالمي وتعبئته، لدعم الجهود الوطنية والمجتمعية في الترويج للممارسات الجيدة في مجالات إدارة الحكم، وإشراكه في جهود مكافحة الفساد بصفة عامة والإداري بصفة خاصة.

وتوصي منظمة الشفافية الدولية بمجموعة من الآليات للقضاء على الفساد واستعادة الثقة في السياسة والسياسيين، حيث من الضروري منع أو سد ثغرات فرص الفساد السياسي والإداري وتعزيز نزاهة النظم السياسية. من خلال:

1- تعزيز النزاهة الإنتخابية حتى تكون الديمقراطية فاعلة ضد الفساد، على الحكومات الضمان بأن تكون الإنتخابات حرة ونزيهة، حيث يعتبر منع ومعاقبة شراء الأصوات والمعلومات المضللة ضرورة لإعادة بناء الثقة في الدولة وضمان قدرة المواطنين على استخدام أصواتهم لمعاقبة السياسيين الفاسدين.

2- ضبط التمويل السياسي لمنع الإفراط المالي والنفوذ في السياسة، فعلى الحكومات تحسين وتنفيذ قوانين الحملات بشكل صحيح. وعلى الأحزاب السياسية الكشف عن مصادر دخلها وأصولها والقروض التي حصلت عليها، وتمكين المؤسسات الرقابية المستقلة ومنحها صلاحيات أقوى وتوفير الموارد والامكانيات اللازمة لعملها.

3- على الحكومات التقليل من التأثير غير المبرر في صنع السياسات من خلال تشديد الرقابة على المصالح المالية وغيرها من مصالح المسؤولين في الدولة. كما عليها حماية الحريات المدنية والسياسية بما يشمل حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات. وإشراك المجتمع المدني وحماية المواطنين والناشطين والمُبلغين عن الفساد والصحفيين خلال رصد الفساد وكشفه.

4- التصدي للمعاملة التفضيلية من خلال إنشاء آليات لضمان عدم تقديم الخدمات وتخصيص الموارد العامة بدافع العلاقات الشخصية أو المحاباة تجاه مجموعات المصالح الخاصة على حساب الصالح العام الأشمل.

5- تعزيز الوصول المفتوح والهادف إلى صنع القرار والتشاور مع نطاق واسع من المجموعات، إلى جانب جماعات الضغط وممثلي بعض المصالح الخاصة. ويجدر بأنشطة المشاورات أن تكون علنية ومتاحة للمشاركة العامة.

6- على الحكومات تعزيز الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلال القضاء والحفاظ على الضوابط والتوازنات.

قائمة المصادر والمراجع:

- حسن نافعة، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- كوزالي برنغ، الناس والفساد: دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باروميتر الفساد العالمي، منظمة الشفافية الدولية، ألمانيا، .2016 متوفر على الرابط: https://www.transparency.org/
- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى، الجزائر، 2010.
- محطة البث الدولية الألمانية dw، متوفر على الرابط: https://p.dw.com/p/72j7 ،
- محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة منشورة على موقع: www.univ-medea.dz،
- موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنت(www.transparency.org)
- صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد و الإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
- لخميسي سليماني، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الفقه والقانون، العدد التاسع، المغرب، يوليوز 2013.
- وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص: الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010.
- آن فلوريني، القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانيا بشارة، دار الساقي بالاشتراك مع مركز البابطين للترجمة، بيروت/الكويت، 2005 .
- سوزان روزاكرمان، ترجمة فؤاد سورجي، الفساد والحكم، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003.
- محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الثالث حول:"آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري"، المغرب، 2008.

- جيليان دِل وماري تيراكول، استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز جهود مناهضته: دليل، كتاب لمنظمة الشفافية الدولية وائتلاف المجتمع المدني المناصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2014. متوفر على الموقع: www.transparency.org
- عطا محمود عطا عمار، "دراسة مقارنة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية، UNDP، ص 71.
- فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي. الحقوقية، بيروت، 2013.
- حنان قاجي، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2016.
- مركز دراسات الوحدة العربية، الفساد والمجتمع الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان، 2004.
- فاديا قاسم بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار وسبل المعالجة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013،
- قاجي حنان، دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد، مذكرة ماستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص 68-69.
- غزوان رفيق عويد، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية، (مع الإشارة إلى حالة العراق)، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العد التاسع، العراق، 2016.
- FITZGERALD Philip, les dispositifs juridiques internationaux de lutte contre la corruption des agents publics étrangers, thèse pour le doctorat en droit public, faculté de droit, université du sud Toulon-Var, 2011
- DONAL OLEARY.The Role of transparency international in fighting corruption in infrastructure, annual Bank, TOKYO, 2006.